«المواصلات» بانتظار «المالية» و«الديوان» لصرف بدلات النوبة والموقع والشاشة

أكد مصدر مسؤول بوزارة المواصلات ان الوزارة بانتظار وزارة المالية وديوان الخدمة المدنية لصرف بدلات الموقع والنوبة والشاشة للموظفين المستحقين بالوزارة حسب الشروط الخاصة بديوان الخدمة المدنية.
واضاف ان هذه البدلات تشمل العاملين في قطاعات الوزارة المختلفة ومن أبرزها ادارة الأمن والسلامة والقطاعات الخارجية وكذلك تشمل الفنيين والمهندسين العاملين في القطاعات الفنية. وكشف المصدر عن ان كلفة هذه البدلات تتجاوز الـ 400 ألف دينار، مشيرا الى ان هناك اكثر من 700 موظف بانتظار هذه البدلات.

فرج ناصر

وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر استقبل نائب رئيس اتحاد الصحافيين العرب والمدير التنفيذي للشركة

«نوف إكسبو» تنظم المؤتمر العربي للحكومة الإلكترونية المتواصلة 12 ديسمبر

الراشد: المؤتمر يصب في دعم الجهد العربي المشترك للنهوض بالمجتمعات العربية بالوسائل التكنولوجية المتاحة

الوزير م.ياسر القاضي متوسطا نائب رئيس اتحاد الصحافيين العرب عدنان الراشد والمدير التنفيذي لشركة نوف إكسبو الكويتية مجدي صبري والزميلة هناء السيد

جانب من اللقاء مع الوزير (ناصر عبدالسيد)

استقبل وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصري م.ياسر القاضي يوم الأربعاء الماضي في مكتبه كلا من نائب رئيس اتحاد الصحافيين العرب عدنان الراشد والمدير التنفيذي لشركة نوف إكسبو الكويتية مجدي صبري التي تقوم بتنظيم المؤتمر العربي للحكومة الإلكترونية المتواصلة تحت شعار «الطريق إلى الحداثة المستدامة» بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية، والذي سيعقد في مدينة شرم الشيخ في الفترة من 12 إلى 14 ديسمبر المقبل.

القاضي: نأمل أن يسلط المؤتمر الضوء على معوقات التنمية المستدامة في العالم العربي

وأعرب الراشد عن أمله أن يصب انعقاد هذه المؤتمر في دعم الجهد العربي المشترك للنهوض بالمجتمعات العربية واستخدام كل الوسائل المتاحة بما فيها تكنولوجيا المعلومات وبرامج الحكومة الإلكترونية لتحقيق ذلك، وأشار إلى اختيار شرم الشيخ كمقر للمؤتمر غداة ما عصف بها من أحداث، فأكد أن ذلك عنوان دعم ومساندة لمصر ولمدينة شرم الشيخ كرمز للسلام والازدهار.

ورحب م.ياسر القاضي بزواره، وأشاد بهذه المبادرة لعقد المؤتمر واختيار مدينة شرم الشيخ مقرا له، مؤكدا على الدعم الكامل للمنظمين من قبل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بكل قطاعاتها، كما أشاد بما تم استعراضه من محاور مشيدا بمشاركات القطاعين العام والخاص من كل الدول العربية وكذلك شركات التكنولوجيا العالمية والعربية، وتمنى أن يسلط المؤتمر الضوء على معوقات التنمية المستدامة في العالم العربي والمشاكل التي تهم المواطن العربي، وكذلك تجارب الدول العربية والغربية من خلال برامج الحكومة الإلكترونية التي تقوم على تنفيذها وكيفية مساهمة تلك البرامج في وضع الحلول الناجعة وتوفير فرص العمل والنمو في جميع المجالات، وأشاد على وجه الخصوص بدور الإعلام الرقمي الذي يقوم بدور فعال في نقل وتبادل المعلومات بسرعة ووضوح شديدين والمساهمة في تفاعل المجتمعات ونقل الثقافات.

بدوره، قام مجدي صبري باستعراض الخطط والإجراءات المتخذة لانعقاد المؤتمر، وكذلك المحاور والمواضع التي سيتطرق لها والأهداف المرجوة منه، وأشاد بالدعم الذي أبداه الوزير، مشيدا بجهود فريق العمل التابع لوزارة الاتصالات في اللجنة المنظمة للمؤتمر، كما أوضح صبري الاستعدادات التي يقوم المنظمون بها لعقد المؤتمر الصحافي الخاص بالإعلان الرسمي عن المؤتمر والذي سيعقد قريبا في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة بحضور م.القاضي ومدير عام المنظمة العربية للتنمية الإدارية د.ناصر القحطاني ومدير عام شركة نوف إكسبو يوسف خالد المرزوق، بالإضافة الى قيادات من المؤسسات المشاركة والداعمة للمؤتمر ومؤسسات إعلامية من جمهورية مصر العربية والكويت والدول العربية.

صبري: مؤتمر صحافي قريباً في الجامعة العربية للإعلان الرسمي عن المؤتمر

وفي ختام اللقاء شكر الراشد وصبري الوزير لحسن استقباله وكرم ضيافته والدعم الذي أبداه للمؤتمر، وجدد القاضي ترحيبه ودعمه للمنظمين، وحمل زواره تحية خاصة، مشيدا بدور الكويت ومواقفها المساندة دوما لمصر وشعبها وقضاياها.

فواز الخالد والعميري بحثا إنشاء مكاتب للخدمة الوطنية بالأحمدي

الشيخ فواز الخالد مستقبلا اللواء الركن ابراهيم العميري

ثمن محافظ الأحمدي الشيخ فواز الخالد الجهود الحثيثة المبذولة استعدادا لتطبيق قانون الخدمة العسكرية الصادر بالمرسوم الاميري رقم 15 لسنة 2015، مؤكدا ان القانون المقرر البدء في تطبيقه في 10 مايو المقبل يمثل نقلة نوعية في المؤسسة العسكرية للسعي لتعزيز مقومات ضمان تحقيق أمن وأمان وسلامة الوطن والمواطن في ظل التحديات التي تفرضها الظروف الإقليمية والعالمية.

وأكد الخالد، خلال اجتماعه ورئيس هيئة الخدمة الوطنية العسكرية اللواء الركن إبراهيم العميري، ان الخدمة الوطنية شرف يحظى به من يؤديه الى جانب كونها واجبا واستحقاقا وطنيا على كل كويتي مكلف، مشيدا بدور وزارة الدفاع وعلى رأسها نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح وقادة القطاعات المختلفة ومنتسبوها، والسعي الحثيث للوزارة لمواكبة المستجدات وتطوير الاداء العسكري على كل الصعد.

من جهته، اشار اللواء العميري الى أن الاجتماع يأتي في إطار السعي الى التعريف بالقانون الذي سيطبق على البالغين سن الثامنة عشرة اعتبارا من 10 مايو المقبل وتيسيرا على الجميع اتجهنا للتواصل مع المحافظين والتنسيق لفتح مكتب أو أكثر في كل محافظة حسب كثافتها السكانية للتسجيل الذي نسعى الى أن يتم إلكترونيا ويحصل من خلاله المكلف بالتجنيد على موعد لمراجعة مكتب الهيئة في المحافظة مع المستندات الثبوتية الموضحة في الموقع وبدء اجراءات التسجيل الرسمي من فحص وخلافه، وذلك حسب النظم المرعية على أن توفر المحافظات مقار لهذه المكاتب.

تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد العمالة وعددها قارب الـ 550 ألف عامل

1٪ نسبة شكاوى العمالة الهندية خلال عام

بشرى شعبان

اكدت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح ان الكويت حريصة كل الحرص على حماية العمالة الوافدة بصفة عامة ومنها الجالية الهندية التي تمثل أكبر نسبة عمالة في سوق العمل الكويتي.

واشارت في تصريح صحافي الى ان كون العمالة الهندية تحتل المرتبة الاولى بالنسبة لاعداد العمالة في البلاد فإنما يدل ذلك على استقرار العمالة الهندية بأعمالهم وتسلم حقوقهم دون أي معوقات.

ولفتت الى أن الكويت وقعت على بروتوكول مع وزارة القوى العاملة بالهند والتي تضمنت في أحد بنودها شرط تصديق عقد العمل من قبلها قبل دخول العمالة للبلاد، كما ان اصحاب العمل يدركون مدى أهمية هذه العمالة ومهارتها المهنية.

وكشفت ان اجمالي عدد العمالة الهندية التي تعمل بالقطاع الاهلي 549 الفا و186 عاملا، فيما يبلغ عدد العمالة التي تقدمت بشكاوى عمالية لطلب حقوقهم خلال الفترة من 31 يوليو عام 2015 حتى 31 يوليو 2016 بلغ 4223 شكوى، سواء كانت بخصوص حقوق عمالية أو تحويل اذن عمل أو الغائه، مما يعني انها لا تمثل 1٪ من عدد العمالة الهندية.

واكدت ان ادارة علاقات العمل ووحداتها بالمحافظات تقوم باستقبال شكاوى العمالة بشكل عام والعمالة الهندية بشكل خاص وتقوم ببحثها والسعي الى تسويتها بشكل ودي، وحال تعذر ذلك تقوم باحالتها الى القضاء، كما ان الكويت ممثلة في الهيئة العامة للقوى العاملة ايمانا منها بحقوق العمالة الوافدة، فقد فرضت ضمانا ماليا على اصحاب العمل يجوز للهيئة تسييلها لدفع اجور العمالة وتذاكر السفر.

واشارت الوزيرة الصبيح الى ان الكويت استقبلت عددا من العاملات بمركز الايواء الذي أشاد به العديد من المنظمات الدولية وحقوق الانسان لما يوفره من عناية خاصة وخدمات متميزة للعمالة الوافدة الى حين مغادرتها البلاد، وبالفعل فقد غادرت العاملات من الجالية الهندية بعد استلامهن لحقوقهن العمالية، مشيرة الى ان حكومة الكويت ممثلة في الهيئة العامة للقوى العاملة ترحب بالتعاون مع كل الاطراف ذات الصلة في حال وجود شكوى او عدم امتثال لقانون العمل الكويتي وترغب من الجهات الهندية المختصة تزويدها بمزيد من المعلومات والبيانات المتعلقة بأي شكاوى عمالية للوقوف على المشكلة ومحاولة حلها ومعالجتها.

السفارة الهندية تحدد إجراءات تسفير رعاياها من الكويت

اصدرت السفارة الهندية في الكويت بيانا حددت فيه اجراءات تسفير رعاياها من الكويت، وجاء في البيان: كان هناك زيادة في عدد المواطنين الهنود طالبي المساعدة من السفارة للعودة الفورية الى الهند، وهناك العديد من المواطنين الهنود الذين مازالوا يقبعون في مراكز الشرطة المختلفة، وزنزانات الاحتجاز ومركز الابعاد بانتظار تسفيرهم الى الهند، كما ان هناك ايضا اشخاصا في مأوى الرجال والنساء يسعون لأن يتم تسفيرهم بصورة عاجلة.

وتود السفارة ان توضح ما يلي في هذا الصدد:

1 ـ العمال الموجودون في المأوى (رجال ونساء)

● وفقا للوائح المحلية، ان تسفير العامل المنزلي يمكن ان يتم في اطار ثلاثة ظروف: أ ـ قيام الكفيل بتسليم جواز السفر مع اقامة صالحة (في مثل هذه الحالة يمكن للعامل العودة الى الهند بعد حجز تذكرة السفر)، ب ـ قيام الكفيل بتسجيل قضية تغيب ضد العامل المنزلي وبالتالي ابطال مفعول الاقامة للعامل (في مثل هذه الحالة يمكن بعملية التسفير/ الاجراءات ان تستغرق ما بين 2 و3 اشهر بعد تسجيل قضية التغيب)، ج ـ واخيرا حين انتهاء صلاحية اقامة العامل (عملية التسفير/ الاجراءات قد تستغرق ما بين 2 و3 اشهر بعد انتهاء صلاحية الاقامة).

● يرجى ملاحظة ان المواطنين الهنود تتقطع بهم السبل في الكويت الى حين تحقيق احد الخيارات الثلاثة المذكورة اعلاه، ان السفارة تقوم ببذل جهود دؤوبة نحو تسفير العمال الهنود جميعهم الذين تقطعت بهم السبل من الكويت بصورة سريعة، لكن ونظرا لاجراءات الاقامة الصارمة في الكويت فإن عملية التسفير برمتها تستغرق وقتا طويلا، حيث ان عملية تسفير المواطنين الهنود تعتمد على التعاون من قبل الكفلاء واصحاب العمل والسلطات المحلية التي تستغرق في بعض الاحيان ما بين 3 و6 اشهر (او حتى اكثر).

● لذا، على اولئك الذين يطلبون اللجوء الى مأوى السفارة ان يأخذوا في الاعتبار ان عملية التسفير تأخذ وقتا طويلا على الرغم من قيام السفارة ببذل اقصى جهودها، الا انه لا توجد وسيلة او طريقة سهلة او سريعة لاتمام ذلك، انه ليس من الممكن انجاز امر التسفير دون اتمام الاجراءات والشروط المطلوبة من قبل سلطات الاقامة المذكورة اعلاه.

2 ـ المواطنون الهنود في مركز الإبعاد

● وفقا للقوانين المحلية، فإن المغتربين الذين يتم احتجازهم لمخالفتهم قوانين الاقامة او التأشيرة في الكويت، يتم ابعادهم الى بلدانهم الاصلية، والهنود الذين ليس لديهم اقامة/ تأشيرة صالحة يتم احتجازهم من قبل سلطات الشرطة ويتم ابعادهم الى الهند، حيث يتم احتجازهم في مخافر الشرطة المختلفة، وفي النهاية يتم ارسالهم الى مركز الابعاد، الى حين اتمام اجراءات تسفيرهم من قبل السلطات المحلية. ان اعداد مثل هؤلاء المحتجزين تختلف من يوم الى آخر، حيث ان المحتجزين الهنود في مركز الابعاد يتم تسفيرهم بأعداد صغيرة وتتم احالة مبعدين جدد الى هذا المركز من قبل مخافر الشرطة بصورة يومية تقريبا، وحاليا يوجد 28495 مواطنا هنديا يقيمون بصورة غير رسمية في الكويت (وفقا للبيانات الصادرة بتاريخ 2016/2/15 والتي وردتنا من السلطات الكويتية) بسبب مخالفتهم لقانون الاقامة او التأشيرة.

● والسفارة، من جانبها، تضمن اصدار وثائق سفر بصورة سريعة للمواطنين الهنود الذين يواجهون التسفير، وفي هذا الصدد يتم تسلم طلب للحصول على وثيقة سفر طارئة من سلطات المخافر/ مركز الابعاد للحالات التي يتعذر الحصول على جواز سفر المحتجزين او لعدم حيازة المواطن الهندي المحتجز لجواز سفره، ويقوم مسؤولو السفارة بزيارة لمخافر الشرطة وزنازين الاحتجاز ومركز الابعاد وغيرها للاجتماع مع هؤلاء المواطنين الهنود المحتجزين، للتواصل معهم وللتحقق من جنسيتهم ومن اجل اصدار وثائق السفر (وثيقة سفر طارئة) للمحتجزين الهنود الذين ليس بحوزتهم جوازات سفرهم وذلك من اجل تسهيل امر تسفيرهم الى الهند، وفيما يلي احصائية بعدد «وثائق السفر الطارئة» الصادرة عن هذه السفارة في السنوات الاخيرة: في العام 2013 عدد 2635 وثيقة، وفي العام 2014 عدد 2789 وثيقة، وفي العام 2015 عدد 3922 وثيقة، وفي العام 2016 (حتى يونيو 2016) عدد 3127 وثيقة.

● وفي هذا الصدد، يجب ان يوضع في الاعتبار ان عملية التسفير برمتها عن طريق مركز الابعاد تستغرق وقتا كبيرا، حيث ان الامر يستلزم الحصول على البصمة والتحقق واستكمال اجراءات اخرى وحجز لتذاكر السفر من قبل مركز الابعاد، انه من غير الممكن تحديد اطار زمني محدد يتم خلاله تسفير المبعدين الى الهند، انه من الممكن السفر فقط بعد اتمام كامل الاجراءات مع السلطات الكويتية المعنية.

3 ـ اننا نود ان نؤكد هنا مرة اخرى انه وحال تلقي الشكاوى تقوم السفارة بمتابعة كل حالة من الحالات التي يتم الابلاغ عنها ويطلب من خلالها التسفير العاجل، من خلال الاتصال بالكفلاء/ اصحاب العمل ومع السلطات المحلية، ولمساعدة المواطنين الهنود يمكن للسفارة اصدار وثيقة سفر طارئة بعد التحقق من مصداقية الجنسية وحتى انها تقوم بتوفير تذاكر سفر مجانية لتسفيرهم الى الهند وذلك في الحالات المستحقة لذلك. ومع ذلك، فإن عملية التسفير هي عملية تستغرق وقتا طويلا ومن غير الممكن للسفارة تسفيرهم من دون اتمام اجراءات سلطات الاقامة واستيفاء الشروط، الامر الذي قد يستغرق ما بين ثلاثة الى ستة اشهر او اكثر احيانا.